

منع النزاع على مستوى المجتمعات المحلية وبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال

والآي أورشورفيسان وشونا كين

يزداد إدراك الحاجة إلى معالجة الأسباب الأصلية للتهجير، من خلال وجهة 'الرابطة الثلاثية'، أي رابطة الإنسانية والتنمية والسلام. ويظهر برنامج مَقود محلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال هذه المقاربة ويتيح المفيد من دروس وتوصيات.

العنف الجسماني المباشر. وأما السلام الإيجابي، فهو إزالة العنف بنويًا، أي إزالة عوامل كالمظالم المستحكمة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الجندي، والظلم الاجتماعي، والإقصاء، وضعف المؤسسات العامة ومؤسسات إدارة النزاع. وتهدف أنشطة بناء السلام الإيجابي إلى إزالة الأسباب البنوية والمباشرة للنزاع العنيف أو اقتلاعها تدريجياً. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نستعمل الحصول العادل على الخدمات الصحية لجماعتين عرقيتين (البانتو والثوا) في تنجانيقا، وفي الصومال، نستعمل الوصول إلى العدالة في منطقة كاران ومنطقة هاول ودآق في مقديشو، من حيث هي نقاط دخول للعمل على إنجاح السلام الإيجابي.

ثالثاً: تقتضي معالجة الأسباب الأصلية للنزاع مع منع العودة إلى العنف تحليلاً مراعيًا لظروف النزاع، يُركّز في معالجة العلاقة بين البرنامج وسياقي النزاع والتهجير. ولقد أدرجنا هذا التحليل فهو جزء من التقييم الأساسي، اعتماداً على ما يعرفه شركاؤنا المحليون، وذلك من أجل إلقاء الضوء على المجالات ذات الأولوية، في إستراتيجيات المخاطر وتخفيفها. ولقد أدرجنا أيضاً مقارنة من مقاربات 'الامتناع عن الضرر'، عن طريق تحديد 'مُفرقات' و'جامعات' في الأماكن التي فيها المشروع، وهي عناصر في المجتمع، إما تُفرّق الناس (وهي مصادر للتوتر) وإما تجمعهم (ويمكن تصيرها أداة لحل المشكلات). وقد أعانت النتائج على وضع التصميم وإستراتيجيات التنفيذ في كل من مكونات جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

البرنامج: الأسباب الأصلية والسلام الإيجابي

في قلب البرنامج محاولة لدعم الناس المتأثرين بالنزاع بطرق تجعلهم آمنين في مجتمعاتهم وتمكنهم من التأثير في القرارات التي تؤثر في عيشهم. ويكون ذلك كذلك من خلال دعم الأنشطة الآتية التي تشتمل على روح الرابطة الثلاثية:

جاهد على مرّ السنين القائمون على صناعة المعونة -وما يزالون- لإيجاد حلول دائمة للتهجير، وذلك بسبب العوامل المعقدة والمتشابكة التي يشتمل عليها الأمر. ويُنشأ إجماع على أن التنسيق المحصّن بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجال التنموي ومجال السلام (المعروفة باسم 'الرابطة الثلاثية') يمكن أن يبيح إطار عمل لمعالجة المسائل المرتبطة بالتهجير الذي يطول أمده، ومن ثم إيجاد حلول دائمة. وفي هذا السياق، وُضِعَ ونُفذ برنامج منع النزاع وبناء السلام الذي تمّوله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida).^١

ويُقصدُ بهذا البرنامج إلى معالجة بعض الأسباب الأصلية للتهجير في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. والذي أفاد تصميم البرنامج ثلاثة مفاهيم أساسية، وهي:

أولاً: يركّز البرنامج همّه في فهم محرّكات النزاع البنوية والفورية ومعالجتها. فأما المحرّكات البنوية التي تُسهم في النزاع ولا تُسهم في العزلة، فإنها تقود إلى العنف. وهي ترتبط في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بثلاث أزمات: (١) أزمة الهوية (ومثال ذلك، طبيعة التركيب العرقي والقبلي وطبيعة المنافسة بين النخب)، (٢) وأزمة التمثيل (ومثال ذلك، طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية)، (٣) وأزمة النفوذ (ومثال ذلك، قدرة الدولة على أداء وظائفها السياسية). وأما المحرّكات الفورية، فهي التي تحوّل الأسباب البنوية إلى نزاعات يمكن أن تكون عنيفة. وتشتمل هذه المحرّكات في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية على: عدم المساواة في الحصول على المعلومات والخدمات وغيرها من المنافع العامة، والمشاركة غير المتكافئة في صنع القرار، واستعمال الهوية العرقية والهوية العشائرية خدمة لأغراض سياسية محدودة جداً. ثانياً: يركّز أيضاً البرنامج همّه صراحةً في السلام الإيجابي بدلا من السلام السلبي. ويشير السلام السلبي إلى وقف

ضروري لإعادة بناء الثقة. فقد مكّنت دعوة اللجان، ومنها ما هو مع الميليشيات المحلية، إعادة الأمن والمهجرين إلى مناطق المشروع، إذ هي ساعدت على إنشاء الظروف التي يمكن من خلالها إعادة تأسيس الخدمات الصحية والحصول عليها.

ويعمل المختصون الصحيون المجتمعيون على التوعية في قرأهم، فيوسعون المدارك حول الخدمات الصحية المحلية ويزيدون الثقة بها. ويستعمل الخدمات اليوم من التوأمة عددٌ كثيرٌ، أكثر من قبل، تلك الخدمات التي كانوا يتجنبون استعمالها سابقاً خوفاً التمييز وسوء المعاملة. فبناء التوأمة اليوم تختزن أن تلدن في المراكز الصحية، لا المنازل، وعدد كثير منهم، أكثر من قبل، يأتين بأطفالهن لتلقيهم.

وأما في مقديشو، وفي الأجزاء الجنوبية والوسطى من الصومال عموماً، فأحد الأسباب الرئيسية للنزاع والتهجير هو انعدام قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، ومنها تنظيم نظام قضائي عادل صريح وإدارته. ويعمل البرنامج في الصومال بالشراكة مع منطقتين: منطقة إران ومنطقة هاول وداق. ومهمته تعزيز الوصول إلى نظم القضاء، وقدرات أفراد المجتمع والسلطات المحلية، وذلك لمنع النزاعات والمنازعات والقدرة عليها من غير عنف. ويعمل المشروع خصوصاً على تحقيق تغيير سلوكي عند متبجي الخدمة القضائية، بحيث يحمون الحق في محاكمة عادلة، ويسعى البرنامج جاهداً إلى زيادة استعمال المواطنين الخدمات القضائية الآمنة، وإلى دعم المجتمعات المحلية لوضع إستراتيجيات للعمل الجماعي تشمل على أصوات الناس كلهم، من غير نظرٍ إلى الانتماء العشائري.

ومن جهة أخرى، يعمل البرنامج من قُربٍ مع مجلسي المنطقتين، وهذا يقوّي التنفيذ المحلي والملكية والاستدامة. ويُضاف إلى ذلك، أن ممثلي المجتمع المحلي -ومنهم النساء والشباب- كانوا من المشاركين في التحليل الأولي لطبيعة النزاعات في مقديشو.

ثم اعترافاً بالتعددية القانونية في الصومال وتفضيل المجتمع المحلي النظم القضائية التقليدية والعرفية غير الرسمية، سعى المشروع إلى الخوض في قدرات ورغبة كل من متبجي الخدمة القضائية الرسميين وغير الرسميين وبنائها، وذلك لإرساء الحق في المحاكمة العادلة. إذ تساعد الأنشطة التشاركية كمنديات أصحاب المصلحة المعنيين،

● **في العمل الإنساني:** الاستجابة للحاجات الإنسانية بإيصال الخدمات مباشرة، وتوفير المعونة القانونية، وتحسين المساءلة وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية في المناطق التي إما يحتاج فيها جزءٌ عظيمٌ من الناس إلى المساعدة الإنسانية أو فيها احتمالٌ لخشوع تلك الحاجة.

● **في بناء السلام المحلي والتماسك الاجتماعي:** تنفيذ الأنشطة التي تعزز التماسك الاجتماعي، كالحوار الذي بين المجتمعات المحلية والذي بين أفراد كل مجتمع محلي، والأنشطة التي تُشرك الجماعات المهمشة في عمليات صنع القرار حول خدمات الصحة والعدالة.

● **في الحكم المحلي وحكم القانون:** ركز الهم في تقوية المنظومات، وتطوير قدرة المكلفين المسؤولين المسؤولين عن توفير خدمات الصحة والعدالة، مع زيادة قدرة المجتمعات المحلية ومعارفها (أي أصحاب الحقوق) على مساءلة المكلفين المسؤولين.

الملكية المحلية جزءاً لا يُستغنى عنه في منهجية التصميم وفي تنفيذ كلا المشروعين. وتشتمل الشراكات على أفراد المجتمع والمكلفين المسؤولين، ولا سيما الجهات الفاعلة في الحكومة المحلية، والمجتمع المدني. فالجهات الفاعلة المحلية هي أفضل العوامل درجةً وأنسبها، وأكثرها فعاليةً واستدامةً، لتحسين المساءلة والاندماج، وتخفيف حدة النزاع، وتحديد المشكلات المحلية وحلها.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل مع منظمة دينية محلية، اسمها اللجنة الأبرشية للعدالة والسلام (Commission Diocesaine de la Justice et Paix). وهنا يسهم البرنامج في تقوية الصمود، وحسن الحال، والمشاركة الشاملة لناس من جماعتَي البانتو والتوأمة العرقيتين، وذلك من خلال بناء السلام والوصول إلى المبادرات الصحية في منطقتين صحيّتين هما نيونزو وكاليمي بمقاطعة تنجانيفا. ويعالج ذلك الأسباب الأصلية للنزاع بين البانتو والتوأمة بإنشاء منابرٍ في المجتمع المحلي وبعث النشاط الجديد فيها، وتمثل هذه المنابر كلتا الجماعتين العرقيتين.

وفي منطقة نيونزو، التي عانت فقراً مدقعاً وتماسكاً مجتمعياً متضرراً وعوداً من انعدام الاستثمار، حشد المتطوعون من المجتمع المحلي، وانتخبوا لجاناً محلية للسلام والصحة. ومن خلال هذه اللجان، يتعاون أفراد جماعتَي البانتو والتوأمة بعضهم مع بعض لبناء السلام وللعمل على إرساء الانتعاش. وكون اللجان مختلطةً أمرٌ



اجتماع أقامه المجتمع المدني مع أعضاء اللجان المحلية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في شهر مارس/آذار من عام ٢٠١٩.

ومثال ذلك، أن كان العمل مع لجان المتطوعين في جمهورية الكونغو الديمقراطية عاملاً رئيسياً في إرساء تمثيل النساء وجماعة التوأ العرقية الأقلية، في صنع القرارات المحلية. ولقد أعان ذلك على بناء الثقة وتبيين التعاون عملياً بين المجتمعات المحلية في حل المشكلات المحلية. فإن أريد بناء التماسك الاجتماعي بناءً ناجحاً، فلا بد من فهم ديناميات القوة بين الجماعات، ومن معالجة أوجه عدم المساواة والمعوقات التي تحول دون مشاركة المبعدين، وهذا يقتضي أيضاً أن يتاح من الموارد ما يكفي الحاجة للتعويض عن كلفة المشاركة.

ويقتضي تعريف المؤسسات المحلية ودعمها، مع الحفاظ على الحياد، فهما عميقاً لديناميات النزاع المحلي. وهذا يتطلب تحليلاً منظماً مراعيًا لظروف النزاع، واستعمالاً لمقاربات الامتناع عن الضرر. ويحتاج كل هذا إلى توفير الموارد والدعم كما ينبغي، وإلى القدرة على التكيف استجابةً لفهم ناشئ لما هو محلي من حقائق وديناميات.

ولما قدّم ذكره آنفاً آثاراً واضحةً في المانحين وفي أعمال شركائهم في التنفيذ وسياستهم، فنورد هاهنا منها خمسة آثار.

ومناير الحوار، والتخطيط لإجراءات تخفيف حدة النزاع على أساس المجتمع المحلي، كل ذلك يساعد على إحداث تواصل منظم بين المجتمعات المحلية والحكومة المحلية من أجل إدارة النزاع والوصول إلى العدالة. وهذا يرسى المساواة بناءً على المهمات والمسؤوليات المتفق عليها.

الآثار التي تتركها السياسة والممارسة

صحيح أن البرنامج ما يزال في أوله، ولكنه يأتينا ببعض الدروس القيمة في منح النزاع وفي بناء السلام. فالتعلم والبحث مدرجان في الدورة البرنامجية، واليوم، في سنة البرنامج الثانية، نجد ثلاثة دروسٍ تستحق خصوصاً إلقاء الضوء عليها.

أثبت إيصال الخدمات أنه نقطة دخول مفيدة، ومنبر قوي، تنظم من خلاله مقاربات بناء السلام، ويبنى التماسك الاجتماعي بين الجماعات المتنازعة. ثم إن تقوية المؤسسات المحلية، الحكومية وغير الحكومية، وتعزيز المساواة في إيصال الخدمات، أمرٌ ضروري، لتكون المقاربات مستدامة ومفودةً محلياً. ويمكن أن ينشأ من خلال التطوع في القواعد الشعبية، تعاون وعمل جماعي عظيم.

أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٩

www.fmreview.org/ar/return

الإنساني في بناء السلام المُحرَّك محلياً، ويمكن أن تشترك مع الجهات الفاعلة في المجال التنموي ومجال إرساء السلام، مع الحفاظ على الحياد وعدم التحيز. ولكي تنجح الاستدامة في حلول بناء السلام، من واجب الجهات الخارجية الفاعلة في بناء السلام أن تفهم دور البنى المحلية والديناميات المحلية، وأن تُحدِّد سُبُل دَعْم المشاركة الشاملة بحيث تبني الثقة وتضمن الحياد.

ما بعد ما هو محلي

رُبط بناء السلام المحلي بما هو أوسع نطاقاً من جهود في صد المقاطعات وفي الصدد الوطني هو أحد التحديات الرئيسية في أعمال بناء السلام، وذلك لأسباب أهمها أن الأحداث والجهات الفاعلة والمصالح في المستويات العليا تُهيئ جهوداً لبناء السلام المحليَّة وتؤثر فيها. ويعتمد تخطيط الجهات الفاعلة الدولية الذي أمده أطول على ما هو موجود ويُنفذ من خطط التنمية وتخفيف النزاع الموضوعة وطنياً ومحلياً، وعلى الإرادة السياسية أيضاً. وهذا تحدُّد على وجه الخصوص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ الدولة منهارَةٌ هناك، والإرادة السياسية فيها محدودةٌ غالباً عند السلطات والنخب الوطنية.

ومع كل ذلك، هناك إمكانيةٌ عظيمةٌ لبناء السلام بناءً يقوده المجتمع المحلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيكون له أثرٌ حسنٌ في ما بعد ما هو محلي. ويمكن أن تُبني مبادرات كمدارة المشروع الذي تموله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ديناميةً مؤيدةً للتنمية وبناء السلام، للتعويض عن الافتقار إلى الإرادة السياسية عند النخبة، وذلك من خلال بناء التماسك الاجتماعي والإرادة السياسية، ابتداءً من القاعدة الشعبية فصاعداً.

والآي أورشورفيسان Wale.Osofisan@rescue-uk.org
مدير فنيّ رئيس (نائب)، في الوحدة الفنية المعنية بالحكومة

شونا كين Shuna.Keen@rescue.org

مديرة رئيسة في أطر العمل والتعلم - في ميدان بناء السلام

لجنة الإنقاذ الدولية www.rescue.org

Swedish International Development Cooperation Agency .١

<https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain-hosted-iasc/> .٢

أولاً: ينبغي للمانحين أن يطلبوا من شركائهم في التنفيذ أن يُقرُّوا صراحةً البرامج المستجيبة للحل والمقبولة محلياً، ويمكن أن يُيسَّر المانحون ذلك بدعْم مقاربات آليَّة، تُدرجُ التعلم في الدورة البرنامجية وتسمح بالتحكُّم. وكان أحد التحديات التي تحدتنا أن تصميم المشروع الأُوِّي اعتمد على نظرية تغيير عامَّة عالمية. ففي مرحلة تأسيس المشروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، بعد إجراء البحوث الميدانية الأساسية، أدرك فريق المشروع أن كل مشروع قطريّ يحتاج إلى نظرية تغيير خاصة بحاله، وهذا من ثمَّ أن فكرة التحكُّم في تصميم البرنامج. فلين المانحين وتفحُّهم لقبول إدارة المشاريع المتكيفة هذه أمرٌ لا غنى عنه، كما بيَّنا بحالتنا في مقاربة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

ثانياً: ينبغي للعاملين في أوساط المعونة على إيجاد حلول دائمة للتهجير الناجم عن النزاع أن يستثمروا في البحث والتحليل المناسبين. فعلى سبيل المثال، كي تقاس نتائج بناء السلام، مهمُّ أن ندرك أن ليس كل شيء يُحسَّب يُحتسب به، فالتحليل الكيفي الوافر -الذي فيه سرد قصص وحكايات- إلى جانب التحليل الكمي يمكن أن يُتيح لنا من عمق النظر في ديناميات بناء السلام ونتائجه ما هو أعمق من الذي تُبجِّه لنا الأساليب الكميَّة وحدها.

ثالثاً: من المهمَّ تحطيم الحواجز بين العمل الإنساني والتنموي وبناء السلام. فالتزام الصفحة الكبرى بالحلول الدائمة وبالرابطة الثلاثية مُرحَّب به ما دام يؤكد أهمية التآزر بين مجالات التدخل هذه. وفي مستوى القاعدة الشعبية، لا يعيش الناس منعزلين بعضهم عن بعض، ولكن يميل العاملون في أوساط المعونة إلى أن يُنظمو ويعملوا منعزلين. ويمكن أن يكون هذا الانعزال مدفوعاً من تدفق تمويل المانحين في البيئات المتأثرة بالنزاع، التي تميل إلى أن تُفصل عمداً بين مجهود العمل الإنساني والتنموي وبناء السلام.

رابعاً: ينبغي تصميم آليات تمويل لدعم الحلول المُحرَّكة محلياً للأزمات التي يطول أمدها، وذلك باستعمال تدفق التمويل المشترك الذي يقصد إلى إدماج عناصر السلام الإيجابي، مع التركيز في معالجة بعض الأسباب الأصلية للنزاع العنيف والتهجير.

أخيراً، تُبين تجربتنا في تنفيذ هذا المشروع تبييناً عملياً أنه يمكن أن تشارك الجهات الفاعلة في مجال العمل